

«الثقافة الإسلامية وأحياء المعاصرة»

بإسلام الدكتور محمد حسين



العربية الأمريكية بالظهران ، الذي كان ملحقاً للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية الأمريكية في القاهرة .

على أن نظرة سريعة الى أسماء الباحثين الذين صدر بهم الكتاب ، تكفي لملاحظة أن الأمريكيين منهم قد اختيروا من قضاة وقتاً في الشرق الإسلامي ، وبينهم عدد كبير من تولى التدريس في الجامعة الأمريكية في بيروت أو في القاهرة . أما المسلمون فكثير منهم أمريكيو الثقافة ممن تلقوا دراستهم في فرعي الجامعة الأمريكية السابقين ، أو ممن أتموا دراساتهم الجامعية في الولايات المتحدة نفسها . وبعضهم قد اختير لما يتوسم فيه من القدرة على توجيه التفكير في بلده ، كأن يكون أستاذاً في إحدى جامعات البلاد الإسلامية ، أو وزيراً للمعارف في إحدى هذه البلاد ، أو رئيساً لتحرير إحدى الصحف بها . أما النور القليل من الباحثين المسلمين الذين تبدو الزاخرة فيما ألقوا من بحوث ، فقد استجلبوا لستر أهداف المؤتمر ، ليكونوا كمنادج البائع الغشاش التي يغطي بها بضاعته الفاسدة ، ليوهم المشتري أن كل بضاعته من ذلك النوع الجيد ، ويكونوا هم العسل الذي يستعان به على إخفاء مواراة الأباطيل ، والدسم الذي يخفي ما حشي به المؤتمر من سموم . على أن هؤلاء الأبرياء من تتصف بحوثهم بانزاهة لم تخل كلماتهم من بعض الانحراف . فالأستاذ مصطفى الزرقا - وهو أحد القلائد الذين يتوسم القارئ خلال بحثهم بالإخلاص - قد شغل نفسه بتبرير الأساليب العصرية السائدة ، مما يخالف الشريعة الإسلامية مخالفة صريحة . فأخذ ينتحل لها الأعذار ، ويخترع الحيل لتخريجها (مثل ما نجد في ص ١٥٦ - ١٥٩ في كلامه عن الحدود وعن الربا) . والواقع أن الناظر في بحث الأستاذ الزرقا يحس من خلاله روحه الإسلامية المخلصة ، التي تحاول أن تبرز مزايا الشريعة الإسلامية ، وتحبها إلى قلوب النافرين منها . ولكنه وقع فيما لا بد أن يقع فيه عندما يلقي بحثه في مؤتمر غربي يهيم الشريعة الإسلامية بالحمود . فهو يحاول - عن حسن قصد - أن يشرح مزايا الشريعة الإسلامية ، ويوضح لهم ما تنطوي عليه من إمكانيات . وطبيعي في مثل هذه الحالة أن يشرحها من الزوايا التي تلائم العقل الغربي المعاصر - أو أهواء الغربي المعاصر - وأن يعيل بقيمتها إلى أقصى ما تحتمله النصوص نحو القيم الغربية . وبذلك يقع في الأحبولة التي دبرها له ولأمثاله الغربيون . فهو - في سبيل دفع تهمة الحمود التي يلصقها الغربيون بالشريعة - ينحرف إلى أقصى الطرف المناقض ، في بيان ما تنطوي عليه الشريعة من مرونة التطبيق ، حتى يبلغ هذه المرونة حد الميوعة وانعدام الذات والمقومات ، التي تجعلها صالحة لأن تكون ذليلاً لأي نظام وتبعاً للأهواء . وبذلك ينتهي إلى إلغاء وظيفة الدين ، لأنه بدلا من أن يقوم عوج الحياة بنصوص الشريعة ، يحتال على نصوص الشريعة حتى يبرر بها عوج الحياة المعاصرة . وذلك واضح فيما ساقه في ختام بحثه (ص ١٦٠) عن لجنة القانون المدني المصري الجديد ، وعن تخريج الأوضاع الاقتصادية السائدة ، على أسس الفقه الإسلامي .

هذا عنوان كتاب نشرته مؤسسة فرانكلين الأمريكية في العام الماضي . وهو يشتمل على مجموعة بحوث القيت في مؤتمر عقد بأمريكا في صيف سنة ١٩٥٣ ، واشتركت في الدعوة إليه جامعة برنستون ومكتبة إنكونفرس . وقد شهدته عدد من المسلمين من شتى بقاع العالم الإسلامي بين أندونيسيا والهند والباكستان وإيران والعراق وسوريا ولبنان ومصر . وكل هؤلاء قد اختارهم أمريكا ووجهت إليهم دعوة خاصة للاشتراك في المؤتمر ببحوث إسلامية . وكان بازاء هذا العدد من المسلمين عدد مساو له من الأمريكيين المشتغلين بالدراسات الإسلامية . ثم إن المؤتمر قد رأى من بعد ذلك أن ينشر عدداً مختاراً من هذه البحوث في كتاب ، فعهد بالإشراف على إخراجها وترجمة ما كتب منسباً بالإنجليزية إلى أحد أعضائه وهو الأستاذ محمد خلف الله عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية . وقد قامت مؤسسة فرانكلين بطبع الكتاب ونشره .

والناظر في أسماء المشتركين في هذا المؤتمر من اختبرت بحوثهم للنشر ، يجد أن بعض هؤلاء المشتركين في المؤتمر من الأمريكيين قس يتحرفون التبشير ، مثل الدكتور ميلر بروز أستاذ الفقه الديني الإنجيلي في جامعة بيل . وقد كان اتجاهه التبشيري الهدام واضحاً كل الوضوح في دعاواه التي ساقها في مقاله لتشكيلك في أسس العقيدة الإسلامية ، كالإيمان بالوحي ، والإيمان بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، والإيمان بصدق القرآن الذي أنزل عليه . ومن هؤلاء المبشرين كذلك الدكتور هارولد سمث أستاذ ونائب قسم الديانات بكلية ووتربولاية أوهايو . وقد كان هذا القسيس رئيساً لقسم الفلسفة والأخلاق بالجامعة الأمريكية في القاهرة - وهذا يكشف لنا عن ماهية الدراسات الفلسفية والأخلاقية التي يلقها أبناءنا في الجامعات الأمريكية . وبعض هؤلاء الأعضاء الأمريكيين ، الذين نشرت بحوثهم في الكتاب ، من مستشاري وزارة الخارجية الأمريكية ، الذين يخضعون لتوجيهاتها السياسية ، مثل الدكتور روفائيل باتاني الذي كان مستشاراً في شؤون الشرق الأوسط بقسم الشؤون الاجتماعية هيئة الأمم المتحدة ، ومثل الدكتور جون كرسويل الذي كان ملحقاً للعلاقات الثقافية ببيروت ، والدكتور هارولد آلن مدير قسم التربية بمؤسسة الشرق الأدنى ، الذي شغل مناصب عدة ذات صبغة سياسية في منطقة الشرق الأوسط ، فكان عضواً بإدارة التعميم بمنطقة القوقاز في مؤسسة إعانات الشرق الأدنى ، وكان بالمركز الرئيسي لتلك المؤسسة في نيويورك ، وكان عضواً في بعثة منرو للتربية في إيران ، ومستشاراً فنياً ببعثة تموين الشرق الأوسط ، ورئيساً لبعثة اليونيسكو في الدول العربية . ومن هؤلاء السياسيين الأمريكيين الذين شاركوا ببحوثهم في هذا المؤتمر الإسلامي كذلك الدكتور نبيه فارس ، الذي كان رئيساً للقسم العربي بإدارة المخابرات اخرية بمدينة نيويورك (وقد كان رئيساً لقسم التاريخ بالجامعة الأمريكية في بيروت) ، والدكتور نشارلز ماثيوز عضو قسم البحوث بشركة البترول

ومن الطبيعي أن يرد على الدهن في صدد هذه البحوث الأمريكية - كثير من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة تشفي قلق النفوس ، من العالمين ببواطن الأمور . فالمسلمون من أعضاء المؤتمر يشغلون مناصب خطيرة . فيهم الوزير ، وفيهم الأستاذ الجامعي . وقد سافر بعض هؤلاء من أقصى المشرق (في أندونيسيا مثلاً) إلى أقصى المغرب (في أمريكا) . وأقام هؤلاء في أمريكا بضعة شهور ، يتنقلون بين ربوع الولايات المتحدة . ولاشك أن هذه الأسفار - لمن هم في مثل مستوى الأعضاء المدعويين - قد تكلفت نفقات طائلة ، يضاف إليها نفقات الإقامة الباهظة ، والحفلات والولائم التي لا بد أن تكون قد أقيمت في كثير من المناسبات ، والهدايا والأجور السخية التي لا بد أن تكون قد دفعت لكثير منهم عن الأحاديث والمحاضرات التي ألقوها خلال إقامتهم وتطوافهم ، وما أنفق على ترجمة هذه البحوث ، وما أنفق بعد ذلك على طبعها في ذلك الورق الفاخر الصقيل . إذا تأمل القارئ في كل هذا ، أليس من الطبيعي أن يسأل : لأي هدف تنفق كل هذه الأموال ؟ وإذا لاحظ القارئ أن كل هذه البحوث تعالج مسائل إسلامية لا تعنى إلا المسلمين - وإن آخر ما يرد على ألبال أن يكون المقصود هذه الجهود الأمريكية هو فحص الإسلام ، تمهيداً للنظر في اختياره ديناً رسمياً للولايات المتحدة - أليس من الطبيعي أن يسأل : ما دخل القسس الأمريكيين والدبلوماسيين الأمريكيين في مشاكل الإسلام ؟ وإلى أن يقدم لنا العليمون ببواطن الأمور إجابة شافية عن هذين السؤالين ، لا بأس من أن نحاول تلمس الإجابة من بين سطور الكتاب .

من الأهداف الواضحة في هذا المؤتمر العمل على إيجاد ألوان من الروابط والعلاقات ، باسم الصداقة والتعاون ، تحمي المصالح الأمريكية في البلاد الإسلامية من ناحية ، وتستغل في تأليب شعوبها على روسيا من ناحية أخرى . يجد القارئ هذه الظاهرة شائعة في الكتاب كله من أوله إلى آخره . يجدها في التمهيد الذي كتبه الدكتور بايارد دودج مدير الجامعة الأمريكية السابق في بيروت ، حين يشير إلى أن العلاقة بين المسيحية والإسلام كانت علاقة سلام ، وأن عليهما الآن أن يتحدا ليواجه المادية التي تحاول هدم الاعتقاد في القيم الروحية (ص ١٦) . ويجده في كلمة الدكتور ميلر بروز حين يتكلم عن القيم الروحية المهددة بالمادية والديوية (ص ٥٣) . ويجده في كلمة الدكتور هارولد سمث عند كلامه عن التفكير الإسلامي الذي (لا يمكن إطلاقاً أن يتفق والجبرية الاقتصادية أو التفسير المادي للتاريخ ، اللذين يعتبران أساسين في المذهب الماركسي - ص ٧٥) . ويجده في كلام الدكتور جون كرزويل عن اتفاق المدنية الإسلامية والمدنية الغربية في المنزل الأخلاقية وفي الطبيعة الأساسية للأشكال الحضارية التي تتخذها (ص ٢٠٥ - ٢٠٦) . ويجده في كلمة الدكتور كينيث كراج ، التي تدور حول إبراز عناصر الإلحاد في الفلسفة الشيوعية ، ولفت النظر إلى خطرها وإلى مطامعها التوسعية ، والتقريب في الوقت نفسه بين الإسلام والمسيحية ، وإبراز نقط الاتفاق في تعاليم الديانتين وروحيتهما ، والتدرج من ذلك إلى اقتراح تعاون الإسلام والمسيحية في درء خطر الشيوعية (ص ٢٣٠ ، ٢٣١) .

ولكن الدعوة إلى هذه الصداقة تتخذ شكلاً خطيراً تحطئه اللبابة في إخفاء المطامع الخسنة ، في كلمة الدكتور جون كرزويل الملحق الثقافي السابق في بيروت . فهو يعترف بأخطاء أمريكا وبأخطاء الاستعمار الغربي في العالم الإسلامي ، محاولاً أن يبعث الطمأنينة بهذا الاعتراف في نفوس المسلمين . وبعد أن يشير إلى ما تستطيع أمريكا أن تقدمه من مساعدات اقتصادية ، وبعد أن يشير إلى ما يربط الإسلام والغرب من أواصر ، وما تلتقي عنده مثلها من نقاط ، بعد ذلك كله ينتجه إلى هدفه ، وهو التنبيه إلى خطر المطامع الروسية ،

واقترح تنظيم هيئة مشتركة للدفاع عن هذه المنطقة ، مع ما يستتزمه ذلك من (البحث الحاد في العدد والإمكانات العسكرية لكل دولة من الدول المتعاقدة . وإذا كانت هذه غير كافية في الحروب الحديثة ، وجب أن تكون هناك مساعدة وتوجيه من جانب الغرب في قيادة الجيوش وتدريبها وإعدادها . ص ٢٠٨ - ٢١٣) . ومثل هذه المطامع الخسنة واضحة أيضاً في كلمة الدكتور تشارلز ماثيور عضو قسم البحوث بشركة البترول في الظهران ، الذي كان قبل ذلك ملحماً للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية الأمريكية في القاهرة - وأعجب معي للصدف الغربية التي ساقط أحد رجال وزارة الخارجية الأمريكية للعمل في قسم البحوث بشركة للبترول في قلب الصحراء . وقسم البحوث هذا شيء مريب تثير أعماه الشكوك وتدعو إلى التساؤل . فهذه الشركة - والمفروض أنها شركة للبترول فحسب - تقوم - حسب ما قرره هذا الموظف المستول في كلمته - ببحوث تاريخية وجغرافية واقتصادية وجيولوجية وژئوبوغرافية وطبيعية وقانونية ودينية في جزيرة العرب (ص ٤٦) . ويرسم قسم البحوث الحروب لمختلف المواقع ، ويتصل بالناس من مختلف البيئات ، ويمارس هذه الجاسوسية التي تخفي نشاطاً حربياً مريباً تحت ستار البحوث العلمية (ص ٤٦٢) . وينقبون في كل مكان من شرق الجزيرة العربية والربع الحالي ، ثم يزعمون أنهم يفعلون ذلك بقصد كتابة تاريخ لشرق بلاد العرب من أقدم العصور ، وأن دراساتهم قد كشفت عن تشعب البحث ، مما يستغرق وقتاً طويلاً (ص ٤٧٧) . ألا يذكرنا كل ذلك بالخرائط والبحوث التي كان يقوم بها الجاسوس الإنجليزي المشهور لورانس ، والتي استغلت في الحرب العالمية الأولى ؟ ومع ذلك كله تنتحل الشركة لنفسها صفة ثرية ، حين تزعم أنها مسئولة عن أن تصور للغرب ماذا كان العرب في التاريخ ، ومن هم اليوم ، ومدى أهمية صداقتهم للعالم الغربي « الديمقراطية » (ص ٤٨٠) .

هذا هو بعض ما نقرأه في سطور الكتاب مما أتى في المؤتمر . وقد لا يكون فيه خطر كبير ما دمنا يقظين ، وما دمنا نستطيع الاحتفاظ باستقلالنا الذي يمنحنا أن نكون ذليلاً للشرق أو للغرب . فهو دعاية كالدعايات التي تبذلها كل الدول ، محاولة كسب الرأي العام في مختلف الدول إلى جانبها . أما الجانب الخطر من أهداف هذا المؤتمر فهو في الجهود المبذولة هدم الإسلام أو تطويره وجعله آلة من آلات الدعاية الأمريكية والغربية . فهذه الصداقة التي تريد أمريكا أن تقيمها لتحل محل الصداقات الإنجليزية والفرنسية ، التي تقلص ظلها عن هذه المنطقة ، إنما يقصد بها أن تكون هي الحارس الذي يقوم على حماية مصالحها المتعددة في الشرق ، بما تتضمنه من مواد أولية ومن أسواق . هذه الصداقة المنشودة تريد أمريكا أن تملأ بها الفراغ الذي أكرت من الحديث عنه في هذه الأيام . والمقصود بهذا الفراغ هو الصداقة التي أقامتها الدولتان الاستعماريتان المحتضرتان - فرنسا وإنجلترا - ، والتي لا يزال سأسرتها أحياء يتلمسون الوسائل إلى الارتزاق على مائدة أمريكا ، بعد أن طويت مائدة إنجلترا ومائدة فرنسا . هذه الصداقة المنشودة لا تقوم - إن قامت - إلا على أساس من المشاكلة والتفاهم المتبادل ، الذي تلتقي عنده وجهات النظر ، وتتقارب فيه الطباع والأمزجة . وهذه المشاكلة لا تقوم إلا بتقارب القيم الأخلاقية والاجتماعية . وهذه القيم لا تتقارب ما دامت الشعوب الإسلامية تعيش على قيم ثابتة تخالف قيم الغرب ، وهي قيم الإسلام . فلا بد إذن من أحد حلين : إما أن يمحي هذا الإسلام بتشكيك الناس فيه وفي الأسس التي يستند إليها ، ويحاصر بحيث لا يتجاوز نفوذه المسجد ، وبحيث يفقد سيطرته على مسلك الأفراد في حياتهم الاجتماعية ، وذلك عن طريق اقتناع الناس بأن الدين شيء ومشاكل الحياة شيء آخر ؛ وإما أن يخضع هذا الإسلام

المقصود الذي يسعى إليه أصحاب المؤتمر ، وهي الدافع الأول لانفلاق ما ينفقون من جهود ومن أموال ، وهي اللب والصمم من هذه الخطة ومن تلك التدابير . والأمثلة عليها كثيرة متراكمة تملأ صفحات الكتاب من أوله إلى آخره ، ولكنها متباينة تلبس أشكالاً مختلفة . فهي تجيء تارة في صورة اقتراح موضوعات وطرائق للبحث ، على مثال ما نجده في مقال القسيس هارولد سمث حيث يقول : (إن وجهتي في هذا المقال هو أن استعرض بعض الاتجاهات الحديثة ، وأن أقتراح طرقاً لدراسة النظرية الإنسانية المهمة في الانسان ... ولاشك أن القيام بهذه الدراسة على وجهها الكامل أمر متروك للعلماء المسلمين أنفسهم) . فمن الواضح أنه إذا سمح لقسيس أمريكي - وقد سمح له فعلاً - بأن يقترح مواضيع البحث الاسلامي وطرائقه ، فمعنى ذلك أن توجيه الفكر الإسلامي قد أصبح في يد الأمريكيين ، بل في يد قسمهم . وما يدخل في هذا النوع كلام الأمريكيين ومن جاراتهم من المسلمين عن معضلة القضاء والقدر ، التي لا ينتهي البحث فيها إلى ثمرة أو نتيجة يقينية ، ولا ينتج إلا الخلاف والإصرار على المسلمون عن الأخطار الحقيقية التي تهدد حياتهم ، إلى المناقشات البرزخية والى القتال في غير ميدان . وكأن المسلمين قد تخلفوا واستعدوا لأنهم قد جهلوا الحل الصحيح لمشكلة القضاء والقدر . وكأن حانها هو العلاج الحاسم لما يعانونه من آفات ، ولما يخضعون له من ضروب الاستعباد والاستغلال (تراجع ذلك أمثلة في صفحات ٤٨ - ٤٩ ، ٨٤ - ٩١) .

ومن أساليبهم في هذا التطوير أيضاً أن يستدرجوا المسلمين للكلام في نقاط معينة من نظم الشريعة التي تخالف ما استقر عليه عرف الناس فيما يجري باسم المدنية ، وذلك لكي يلجئوهم إلى تحريف نصوص القرآن والحديث ، والميل بها إلى ما يوافق العادات الغربية السائدة . وأكثر ما نجده هذا التحريف في المرأة وما يتصل بشؤونها ، مثل ما نجده في مقال الدكتور منير القاضي عميد كلية الحقوق ببغداد ، الذي يزعم أن الإسلام قد (أسس للمرأة حقوقاً في الحكم ، فلم يفرق بين الرجل والمرأة في سائر الأحكام ، ومنح النساء حق المبايعة لرئيس الدولة كالرجال) . ويستشهد لذلك بآية من آيات القرآن الكريم ، يوردها مبثورة على هذا النحو : (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعينك فبايعهن) - ص ١٢٩ . وتام الآية الشريفة هو (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعينك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن اولادهن ولا يأتين بهتاناً يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله . إن الله غفور رحيم - المحتنة ١٢) . وواضح من الآية أن البيعة هنا هي عهد من النساء بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآزم طريق الله المستقيم . ولا يمكن أن يستنتج منها أن الإسلام قد منح النساء حق المشاركة في انتخاب رئيس الدولة ، على ما يريد الباحث ، ليوافق به أهواء الأوربيين . وفساد قوله واضح كل الوضوح ، لأن رئاسة النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن قائمة على هذه البيعة ولا هي مستندة إلى انتخاب البشر ، ولكنها مستمدة من اختيار الله سبحانه وتعالى له ، واصطفائه من بين سائر خلقه . وشبهه بهذا المذهب في التحريف ما نجده في كلمة عقيلة الدكتور أحمد حسين سفير مصر في أمريكا عن (التطور الاجتماعي للمرأة في مصر) ، عند كلامها عن الحجاب والتجاب وتعدد الزوجات . فكلامها كله لا يقوم إلا على المجازفة وسوء الفهم والاستنتاج ، والاعتقاد على ما كتبه الأوربيون من المزاعم التي لا تستند إلى دليل (٥١٧ - ٥١٩) .

ومن أساليبهم في التطوير كذلك - وهو أسلوب خبيث يخفي على أكثر الناس - بحث التاريخ السابق على الإسلام في كل بلد من البلاد الإسلامية .

الإسلام لتطور ، بحيث يصبح أداة لتبرير القيم الغربية ، وتقريب ما بين الشعوب الإسلامية وبين الغرب . وهذا الطريق الأخير يكشف عن قوة هائلة لا يفتي غناها شيء ، إذا أمكن استخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الأمريكية في إقامة علاقة ثابتة من الود والتفاهم * . على أن الأسلوب الأول بشقيه - هدم العقيدة من ناحية ، ومحاصرتها من ناحية أخرى - هي أصلح تمهيد لإقناع المسلمين بتطوير قيم الإسلام . فهذا التطوير لا بد - لكي يثمر ثمرته المرجوة - أن يحدث بأيدي المسلمين أنفسهم . وهم لا يفعلونه إلا إذا ضعف يقينهم بالإسلام ، فاعتقدوا أنه يتعارض مع حاجات الحياة من ناحية ، أو تعودوا إهماله وعدم التقيد بالآزم قواعده في شؤون الحياة من ناحية أخرى ، اقتناعاً منهم بأن دائرته لا تتجاوز شؤون العبادات ، ولا تتعداها إلى المعاملات . ونحن نجد صوراً من كل هذه الأساليب الهدامة في مقالات الذين شاركوا في هذا المؤتمر .

أما الدعاوى الهدامة التي يقصد بها إضعاف الثقة في الإسلام ، تمهيداً للقول بضرورة إعادة النظر فيه وتطويره ، فأنت تجدتها في مثل مقالة الدكتور ميلر بروز ، حين يطالب بوضع (تجربة الدين) و (تجربة النبوة) والمعجزات والصلاة والحياة الآخرة موضع البحث ، وإخضاعها لقواعد علم النفس الحديثة ، التي تقوم على الحدس ، والتي تخضع هي نفسها للتغيير والتبديل . وهو بذلك يجعل الدين مسألة ذوقية وهمية ، ليس لها وجود حقيقي في خارج نفس صاحبها الذي يتذوقها (ص ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩) . بل هو يتناول إلى أبعد من هذا فيتحدث عن أسلوب الله سبحانه وتعالى في العمل ، يريد أن يجعله موضع البحث والنظر (ص ٤٩) . وتجد هذه الدعاوى الهدامة كذلك فيما يسوقه هذا القسيس من مزاعم لا ترقى لأكثر من منزلة ما يسمونه الفروض العامة ، يسوقها على أنها حقائق ثابتة قد فرغ من صحتها وسلامتها ، ويقارن بينها وبين بعض الآيات القرآنية ، ليوهم بأن ما جاء به مخالف لتواقع ، وينزق من ذلك إلى القول بان الوحي ينزل بما يلائم الزمان والمكان ، ولهذا فهو في حاجة إلى المراجعة والتصحيح الدائمين (ص ٤٦ - ٤٧) . وتجدتها كذلك في مثل ما يزعمه القسيس هارولد سمث من أن جميع الصياغات اللفظية نسبية . ومن ثم فهي غير معصومة ، ويجب تعديلها بين حين وآخر (ص ٧٤) . أما محاصرة الدين لتضييق دائرة نفوذه وقصرها على شؤون العبادات ، وإنعائها في المعاملات التي يقوم عليها تنظيم المجتمع ، فأنت واجدها في مثل عرض القسيس هارولد سمث الجذاب الخادع لما يسميه « نظرية ضياكول الب في فصل الدين عن الدولة » . وضياكول الب هذا - كما يقول القسيس الأمريكي - هو (واضع الأسس النظرية للدولة التركية الحديثة . ص ٧٠ - ٧٣) . وتجدتها في مثل قوله في نهاية بحثه : (إنه لو أمكن الإبقاء على الصلة بين الدين والدولة ، دون أن يؤدي ذلك إلى محافظة متعصبة تجرح وتبطل أي فكرة أو نظرية جديدة ، على أساس أنها معارضة للمبادئ الدينية المصطلح عليها أو العرف الديني المألوف . ولو أمكن كذلك أن تخلص الصلة بين الدين والدولة من العصبية ومن السياسة الاجتماعية الرجعية . لو أمكن هذا كله ، لكانت هذه الصلة قوة حقيقية في المجتمع ... وفي رأسي أن على المخلصين والوطنيين من قادة المسلمين أن يزنوا أدق الوزن ما لهذا الموضوع وما عليه ، قبل أن يبرموا قرارهم في شكل متحجر يصبح من العسير نقضه - ص ٧٧)

أما الجهود المبذولة لتطوير الشريعة الإسلامية بحيث تصبح أداة لتبرير القيم الغربية وتقريب ما بين الشعوب الإسلامية والغرب ، فهي الغاية الأخيرة واهداف

والكتاب الذي نعالجه يحتوي على متالين لهذا الأسلوب في مقالتي الدكتور كارلتون س. كون والدكتور جون. أ. ولسون (١٨٩ - ٣٠١ ، ٣٣١ - ٣٤٢) . ستجد في المقال الأول صورة من اهتمام أمريكا بتوجيه المسلمين للعناية بالتاريخ القديم ، حيث يقول الدكتور كون (ومنذ الآن يجب أن يبذل علماء الآثار الغربيون جهداً مشتركاً لتدريب علماء الآثار المسلمين ، حتى يستطيعوا القيام بالعمل الذي يقومون به ... ويجب أن يبذل كل جهد ممكن للتأكد من أن هذه الأبنية والأهرام والتماثيل والنقوش سيحافظ عليها - ص ٢٩٧) . وستجد في المقال الثاني صورة مما بذله الغربيون من جهود في تأسيس علم الآثار وإنشاء إدارات ومناحف وطنية له في كل مكان (ص ٣٣٢ - ٣٣٣) . والأمريكيون يهدفون بذلك إلى تلوين الحياة المحلية في كل بلد من البلاد الإسلامية بلون خاص يستند في مقوماته إلى أصوله الجاهلية الأولى . وبذلك تعود الحياة الاجتماعية التي وحد الإسلام مظاهرها إلى الفرقة والانشعاب ، برجعها إلى أصولها القديمة السابقة على الإسلام . فيستريح المستغلون من احتمال تكتل المستعبدين ، ثم تكون هذه المدينيات الحديثة أكثر قبولاً لأصول المدينة الغربية ، ويكون كل شعب من هذه الشعوب أطوع لما يراد حمله عليه من الصداقات ، بعد أن تتفكك عرى الأخوة الإسلامية . وذلك هو ما لا يكاد يخفي في قول الدكتور ولسون (إن في بلاد الشرقيين الأدنى والأوسط في هذه الأيام نهضة حضارية ، هي - من ناحية - جديدة . ولكنها - من ناحية أخرى - بعث للقديم . ومن المأمول والمتوقع أن النهضة العربية الإسلامية ستكون تأكيداً للقيم القديمة ، في نطاق الأحوال الشخصية - ص ٣٣٨) . وهو واضح أيضاً في كلامه عن (نهضة الغرب المسيحي) وحركة (إحياء المعارف) ، التي قامت عمليات التفكير والجدل فيها على الأعمال الكلاسيكية الوثنية) ، حيث قال بعد ذلك : (ونستطيع أن نعبّر عن هذا بعبارة أخرى فنقول : لقد كان الغرب من الثقة بقوته الفكرية وبيمانه الديني بحيث اتخذ أساساً له مواد تغمي إلى عصر سابق على المسيحية . وقد تمكن بالاعتماد على هذا الأساس القديم من أن يدرس نفسه ، ويخطط سبيله للمستقبل . فهل يصدق هذا القياس على الإسلام ؟ ص ٣٣٨) . وما يؤكد ذلك الهدف دعوة هذا الباحث إلى إلحاق إدارات الآثار بوزارات المعارف ، وتنبهه إلى خطأ إلحاقها بمصالح السياحة ، وتعليه ذلك بأن (هناك حاجة ماسة إلى توثيق الروابط بين ميدان العمل الأثري وبين البحث والدرس في الجامعات - ص ٣٣٩ ، ٣٤٠) . ومن الواضح أن هدفه من ذلك هو تنشئة الأجيال القادمة على قيم تستند إلى أساليب الحياة والفكر في هذه الجاهليات التي عفى الإسلام على آثارها ، وقام على أطلالها . وإن شئت المزيد من الأدلة على أن هذا هو الهدف الحقيقي من التنقيب على الآثار القديمة ، فأقرأ قول المستشرق الإنجليزي ا.ر.غب في كتاب (**Whither Islam**) ص ٣٤٢ : « وقد كان من أهم مظاهر فرجة العالم الإسلامي تنمية الاهتمام ببعث الحضارات القديمة التي ازدهرت في البلاد المختلفة التي يشغلها المسلمون الآن . فمثل هذا الاهتمام موجود في تركيا وفي مصر وفي أندونيسيا وفي العراق وفي إيران . وقد تكون أهميته محصورة الآن في تقوية شعور العدا لأوروبا . ولكن من الممكن أن يلعب في المستقبل دوراً مهماً في تقوية الشعوبية وتدعيم مقوماتها . »

هذا الاهتمام الشديد بالآثار يذكرنا بالنشاط المفاجيء لبعوث الآثار الأجنبية عقب الحرب العالمية الأولى ، وما صحب هذا النشاط من عرض روكفلر المغربي المريب . فقد أعلن هذا الثري الأمريكي وقتذاك تبرعه بعشرة ملايين دولار لإنشاء متحف للآثار الفرعونية ، يلبق به معهد تخريج المتخصصين في هذا الفن . ويذكرنا هذا الاهتمام الأمريكي الجديد أيضاً بالمادة ٢١ من صك

انتداب بريطانيا على فلسطين عقب الحرب العالمية الأولى ، وهو الصك الذي أصدرته العصبة التي كانت تسمى وقتذاك بعصبة الأمم . فقد بلغ اهتمام الغرب الشديد بالآثار وقتذاك إلى درجة إثباته في صلب صك الانتداب ، الذي تنص المادة الحادية والعشرون منه على (أن تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالآثار والعادات) .

وهذا هو الدكتور اشتياق حسين قريشي وزير معارف باكستان - وقد كان أساتذاً لتاريخ في جامعة دلهي وعميداً لكلية الآداب بها - تقرأ بحثه في هذا المؤتمر ، فتجد فيه كلاماً عن حركة الإحياء الهندي في القرن الماضي ، وهي الحركة التي حولت العقل الهندي إلى مجد الهند القديم السابق على الإسلام في شتى نواحي الحياة ، من عارة ، وتصوير ، وغناء ، واطعة ، وأدب . والدكتور قريشي ينسب نشأة التفكير في باكستان إلى هذه الحركة التي ردت الهندي إلى قديمه الجاهلي ، وتركت المسام يحس بالغرابة ، التي لا مفر منها إلا بالفناء والنوبان في هذه الحركة الجديدة ، التي كانت تنظر إلى الفتح العربي على أنه قصة الإذلال القومي ، بينما كان يعتبره المسلم أوج مجد أجداده (ص ٤٣٦ - ٤٣٨) . ووصف هذا العالم الباكستاني المسئول لحركة الإحياء الهندي يكاد يكون صورة مطابئة لما كان يحدث في مصر وفي غيرها من بلاد العالم العربي والعالم الإسلامي . وهذا التشابه وحده لا يمكن أن نسوق إليه الصدفة . وهو دليل على أن هناك خطة مدبرة وراء هذا التوافق في الأسلوب وفي الزمن .

والواقع أن جهود الأمريكيين في تطوير الشريعة الإسلامية واتخاذ هذا التطوير وسيلة لتطوير المسامين أنفسهم ، هذه الجهود على اختلاف صورها وأساليبها ، ليست إلا امتداداً لجهود الدول الأوروبية الاستعمارية ، وعلى رأسها إنجلترا ، فيما يسميه باحثوهم وساستهم بالتنغريب (**Westernization**) ونستطيع أن نقدم صورة من هذه الخطة بلسان أحد ساسة الإنجليز المسئولين ، وهو اللورد لويد ، الذي كان مندوباً سامياً في مصر ، حيث يقول في كتابه الذي ظهر سنة ١٩٣٣ (**Egypt Since Cromer** ص ١٥٨ - ١٥٩) إن التعليم الوطني عندما قدم الإنجليز إلى مصر كان في قبضة الجامعة الأزهرية الشديدة التسلسل بالدين ، والتي كانت أساليبها الجافة القديمة - حسب تعبيره - تقف حاجزاً في طريق أي إصلاح تعليمي . وكان الطلبة الذين يتخرجون في هذه الجامعة يحملون معهم قدراً عظيماً من غرور التعصب الديني - والعبارة كلها هي عبارة اللورد لويد - ولا يصيبون إلا قدراً ضئيلاً جداً من مرونة التفكير والتقدير . فلو أمكن تطوير الأزهر - عن طريق حركة تنبث من داخله هو - لكادت هذه خطوة جليدة الخطر . فليس من اليسير أن تصور أي تقدم ، طالما ظل الأزهر متمسكاً بأساليبه الجاهلية . ولكن إذا بدأ أن مثل هذا الأمل غير متيسر تحقيقه ، فحينئذ يصبح الأمل محصوراً في إصلاح التعليم اللاديني (العلماني) ، الذي ينافس الأزهر ، حتى يتاح له الانتشار والنجاح . وعند ذلك سوف يجد الأزهر نفسه أمام أحد أمرين : فإما أن يتطور ، وإما أن يموت ويختفي .

وقد أثمرت هذه الجهود التي بذلها المستعمرون في العالم الإسلامي خلال قرن أو أكثر . وكان ثمرتها مجموعة من علماء المسلمين المتفرجين الذين شاركوا في هذا المؤتمر ، من أمثال الدكتور فضل الرحمن الهندي ، الذي قسم الإسلام في بحثه إلى (إسلام كلاسيكي) و (إسلام حديث) « ص ٧٨ » ، ثم جعل في أقسام هذا الإسلام الحديث إسلاماً هندياً نسبة إلى السيد أحمد خان (أو السير أحمد خان) ، مؤسس جامعة عليكرة ، التي أنشئت - باعتبارها - نشر الإسلام الحديث المتأثر بالمذاهب الغربية (ص ٨١ - ٨٢) . وهي

صدر عن دار الكتاب اللبناني

تاريخ العلامة ابن خلدون

وقد صدر اخيراً

الجزء التاسع (القسم الرابع من المجلد الثاني)

حقق وقوبل على نسخة باريس الخطية المكتوبة بخط ابن خلدون

ولا تنسوا انه صدر الجزء الخامس وهو نهاية المجلد

الاول (المقدمة) وهذا الجزء مذيّل بفهارس المقدمة

التي وضعها وقدم لها بكلمة عامة الاستاذ يوسف اسعد داغر
امين دار الكتب اللبنانية سابقاً الاختصاصي بفن تنظيم
المكاتب وعلم البليوغرافيا

وتتضمن هذه الفهارس الى جانب المصادر
والمراجع الاجنبية والعربية لدراسة ابن خلدون :

- ١ - فهرس الموضوعات ٢- فهرس اعلام الرجال والنساء
- ٣ - فهرس الشعوب والقبائل والدول والاسر ٤ - فهرس البلدان والامكنة الجغرافية ٥- فهرس الكواكب والنجوم والابراج الفلكية ٦ - فهرس الحيوان ٧ - فهرس النبات
- ٨ - فهرس المعادن والجواهر والحجارة الكريمة
- ٩ - فهرس اساء الكتب الواردة في المقدمة ١٠ - فهرس أي القرآن الكريم والاحاديث النبوية ١١- فهرس المواد .

منشورات دار الكتاب اللبناني

بيروت ص . ب ٣١٧٦ - هاتف ٢٧٩٨٣

الجامعة التي أنشئت في أول الأمر باسم « الكلية المحمدية الأنكليزية » (ص ٣٩٥) . وفضل الرحمن هذا ينادي بأن كل تغيير جديد في رأي الإنسان عن العالم ، يستأزم ترجمة جديدة وإعادة تقرير للحقائق الأساسية للعقيدة (ص ٩١) . ومن أمثله هذه النادج إثارة الجهود الاستعمارية أيضاً الدكتور آصف علي فيظي سفير الهند السابق في مصر . فهو يضال بمناقشة (المعتقد اللاهوتي الذي يقول ان الله هو واضع القانون) ، ويقترح طريقة لنقد حديث لشريعة (ص ٣٨١) ، ويقول ان قوانين الشريعة يجب أن تندثر أو تخضع لأساليب التقنين الغربي الحديث (ص ٤٠٧) ، ويقول ان التطور الأساسي للإسلام (لا يمكن المحافظة عليه سليماً إلا باعادة تفسيره وإعادة تقريره في كل عصر وفي كل مرحلة من المدينة) ، ويقسم تعاليم الإسلام إلى (عناصر دائمة) و (عناصر قابلة للتغيير) ، ويذهب إلى أن الإصلاح الحديث لما يسميه (اللاهوت الإسلامي) يجب أن تستفيد من الدراسات الحديثة في الفلسفة وفي علم النفس ، ومن الفكر الأوروبي والتفكير البروتستنتي والتفكير المدرسي المسيحي والتفكير اليهودي (ص ٤١١) .

وقل أن تجد بين المشاركين في المؤتمر من لم يضرب في هذا الميدان بسهم . فالدكتور منير القاسبي عميد كلية الحقوق ببغداد يحرف الكلم عن مواضعه في القرآن لهيمل بالقيم الإسلامية نحو القيم الغربية (ص ١٢٦ ، ١٢٧) . والدكتور صبحي محمصاني المحامي اللبناني يدور كل بجنه حول الدعوة لتطوير الشريعة الإسلامية ، والسير في قطار الحياة العصرية وتجنب المزج بين الدين ومعايش الدنيا ، ويسلك لذلك سبلا ملتوية . فهو تارة يشكك في أهمية الحديث الشريف ، وتارة أخرى يحقر التراث الفقهي ، وطوراً آخر يسفه المحافظين ويتهمهم بالجهل وبأنهم يقفون في وجه الاتحاد والأخوة الإنسانية . أما الدكتور فنيه فارس رئيس قسم التاريخ بالجامعة الأمريكية في بيروت ، فهو ينادي بأن الدراسات الإسلامية يجب أن تسير على نمط دراسات المستشرقين فيما يسميه (المنهج العلمي) ، لتمييز بين الحقيقة والأساطير (ص ٣٠٤) . والدكتور محمد كفاوي ، السكرتير العام لوزارة الشؤون الدينية في أندونيسيا ، يقرر أن وزارة الشؤون الدينية إنما هي وضع استحدثته اندونيسيا ليكون وسطاً بين فكرتين متعارضتين ، هما النظام الإسلامي والنظام العلماني ، كما يصرح بأن الحكومة تعين المساجد والكنائس على قدم المساواة ، وتحمي النشاط التبشيري ، الأجنبي منه والأندونيسي (ص ٣٧٩) .

* * *

وبعد فهذه نماذج من الكتاب الذي نشرته مؤسسة فرانكاين وكتبت على غلافه (بحوث ودراسات إسلامية) . فهل يرى القارئ أن هذا الذي يحتويه الكتاب يصح أن يوصف بأنه بحوث إسلامية ؟ وهل أدرك القارئ من أساء المشتركين في المؤتمر ، إن أمريكا جادة في أمركة الإسلام نفسه ، عن طريق الذين يحتلون مراكز القيادة والتوجيه في العالم الإسلامي ، وأساتذة الجامعات منهم خاصة ، وأساتذة الكليات التي تخرج المشتغلين بصناعة الكلام كالمعلمين والمحامين على الأخص ؟

محمد محمد حسين

أستاذ الأدب العربي الحديث
بجامعة الاسكندرية